تدريب ٣٠ باحثاً اجتماعياً في ساحل حضرموت

■ ،، المكلا/ سبأ/..

تلقى ثلاثون مشاركا من الباحثين الاجتماعيين في الدورة الخاصة بالطرق المتبعة للوصول إلى البيانات التي ينظمها صندوق الرعاية الاجتماعية بساحل حضرموت، عددا من المعارف حول الطرق الأساسية الواجب اتباعها قبل البدء بتدوين البيانات وطرق تعبئة الاستمارات والبحث الاجتماعي للمستحقين لخدمة صندوق الرعاية الاجتماعية وكذا التعريف بمهام مشرفي المديريات باعتبارهم حلقة الوصل بين الصندوق والباحث وترميز البيانات التعريفية وفق دليل التقسيم الاداري الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء.

وفي حفل افتتاح الدورة التي تستمر ثلاثة أيام، حث المهندس سالمين عبود المعاري الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة حضرموت المشاركين إلى بذل مزيد من الجهود في الوصول إلى الحالات الأكثر فقرا وإدراجها ضمن الحالات المستفيدة من مساعدات الصندوق وفقا والاجراءات التي تنطبق عليهم في قانون الرعاية الاجتماعية.

مشيرا إلى إشادة وزير الشئون الاجتماعية والعمل بالآلية التي تتخذها المجالس المحلية في عملية الحصر الدقيق للحالات المستحقة في مختلف مناطق الجمهورية.

فيما استعرض الأخ محمد عمر بامدهف المدير العام لصندوق الرعاية الاجتماعية بساحل حضرموت، الأهداف المتوخاة من الدورة من خلال تدريب المشاركين على كيفية الوصول إلى الحالات المستهدفة.

٣٥ مشاركاً في ورشة عمل حول انتاج المادة التعليمية المهنية

■ ،، عدن/ سبأ/..

دشن الدكتور علي منصور بن سفاع وزير التعليم الفني والتدريب المهني أمس الأول بعدن فعاليات ورشة انتاج المادة التعليمية للوحدات التدريبية في مختلف التخصصات المهنية والفنية والصناعية بمحافظة عدن.. وتهدف الورشة التي تستمر ستة أسابيع بمشاركة ٥٣ مشاركا من مختلف التخصصات المهنية والفنية والصناعية من المعاهد الفنية والمهنية بالمحافظة، إلى تطوير وإعداد مناهج وبرامج علمية مناسبة للتعليم الفني والتدريب المهني وفقا لاحتياجات سوق العمل وكذا توحيد المناهج والبرامج التعليمية في المعاهد الفنية والمهنية في محافظات الجمهورية.

■ علي منصور بن سفاع

وتسعى الورشة إلى توحيد المصطلحات الفنية والمهنية والصناعية الخاصة بالأجهزة والمعدات المستخدمة في التخصصات الفنية والتقنية والصناعية للطلاب الدارسين في تلك المعاهد المهنية.

وكان وزير التعليم الفني والتدريب المهني قد زار كلية المجتمع بعدن واطلع على سير الدراسة فيها والاشكاليات التي تواجه طلاب الكلية بعد التخرج.

حضر التدشين الأخ عبدالكريم شائف أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة فيما رافقه في الزيارة الأخ رشاد بن شائع مدير مكتب وزارة التعليم الفني والمهني بعدن وعدد من عمادة المعاهد الفنية والمهنية بالمحافظة.

الخدمات المالية والمصرفية في ظل تحرير التجارة (١)

احمد اسماعيل البواب

تبذل مُؤسّسَاتنَا المالية والمصرفية جهوداً جبّارة بفضل دعم وتشجيع الدولة الدائم وبخطى حثيثة من أجل تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في الاطار العالمي لاسيما عولمة التجارة في الخدمات المالية والمصرفية القادمة وفوائد هذا التحرير والتحديات التي تواجه الدول النامية قاطبة وبلادنا بصفة خاصة من جرائه ودور الخدمات المالية والمصرفية في بنيان الاقتصاد المحلي والعالمي وكيفية تنظيم قطاع الخدمات المالية والمصرفية وتحريره بالاضافة إلى معالجة هذه الخدمات في منظمة التجارة العالمية ضمن اتفاقية الجات حيث يتوجب معرفة واقع قطاع الخدمات المالية والمصرفية في بلادنا والمنطقة العربية والتزامات اليمن وبلدان الوطن العربي في اتفاقية الجات والتحديات والمصائب التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية وشركات التأمين ومؤسسات الادخار لاسيما صناديق الاستثمار ومؤسسات معاشات التقاعد واسواق الاوراق المالية ومتطلبات تعزيز صمود مؤسسات القطاع المالي والمصرفي في بلادنا وبلدان العالم العربي في مواجهة منافسة عملية تحرير التجارة من الخدمات المالية والمصرفية على المستوى العالمي إلا أن هناك نواحي هامة ورئيسية لتعزيز صمود مؤسساتنا المالية والمصرفية تتمثل في الحاجة إلى أعمال مبدأ الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية على المستوى الوطني والتقدم بخطوات اسرع في مجال خصخصة المؤسسات التي تحتاج خصخصة يمكن أن تساعد على تقوية المنافسة وتحسين كفاءة تخصيص رأس المال وزيادة القدرة على حشد المدخرات المحلية في ضوء تحدي المنافسة الاجنبية وهناك حاجة ملحة إلى تشجيع الاندماج بين المؤسسات المالية والمصرفية الصغيرة لتكوين كتلة اقتصادية ومالية قوية قادرة على مواجهات آي تحديات كما يجب على مؤسساتنا المالية والمصرفية التكيف مع هذه المتغيرات من أجل تحسين خدماتها ولتكون على استعداد لمقابلة ومواجهة تحديات العولمة الايجابية والاستجابة لمطالبها كما أن الالتزام بالمواثيق الدولية مثل قوانين منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ستؤدي إلى زيادة الضغوط لتحسين الاداء الاقتصادي اليمني بصفة خاصة والعربي بصفة عامة ومواجهة المنافسة الخارجية القوية وتشجيع عملية الرسملة بدمج بعض المؤسسات المالية والمصرفية القائمة كما أنه من المهم جداً تأدية الانظمة والقوانين وأجهزة القضاء لدورها بفعالية في مجال تنفيذ العقود والالتزامات وتمكين المؤسسات المالية والمصارف من تحصيل ديونها لدى الغير بالاضافة بأن هناك مشكلة رئيسية تواجه المؤسسات المالية والمصرفية تتمثل في عدم وجود نظام رسمي للتأمين على الودائع في كل من بلادنا وبلدان الوطن العربي وقد توجد مثل هذه الآلية للتأمين على الودائع لدى بعض من الدول العربية إلا أن توفير التمويل ذاته موضع شك ومما سبق يتضح بصورة جليه بأن هناك حاجة في بلادنا وبلدان العالم العربي إلى ايجاد نظام تأمين على الودائع واضح ومبسط لان ذلك سيساعد على تقليل المخاطر وإزالة العوائق التي تواجه المؤسسات المالية والمصارف ووجود استعداد لتغطية غير محدودة بالنسبة للمودعين ناهيك عن الاستعداد والتهيؤ لمواجهة المنافسة المتوقعة عند البدء بتطبيق انظمة منظمة التجارة العالمية والتي حدد دخولها مع حلول عام ٢٠٠٨م.

تدريب طالبات المدارس على الاسعافات الأولية

حملة تفتيش على محلات بيع المبيدات الحشرية في الحويت

■ ،، المحويت/ سبأ/..

تمكنت الفرق المشاركة في حملة التفتيش الخاصة بالمبيدات بمحافظة المحويت من ضبط ومصادرة كميات من المبيدات الحشرية والفطرية التالفة والمجهولة المنشأ ذات الأضرار البيئية والنباتية.

وقال الأخ عبدالله محمد سعد رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي بالمحافظة - رئيس اللجنة التفتيشية لوكالة الانباء اليمنية/ سبأ/ أن الحملة المنفذة بإشراف المجلس المحلي بالمحافظة ومكتب الزراعة والري وإدارة صحة البيئة شملت مركز المحافظة ومديريات شبام والطويلة والرجم وحفاش.

وأشار إلى أن المبيدات ضبطت أو صودرت في محلات تجارية ودكاكين غير مخصصة لبيع مثل هذه الاصناف وغير مرخص لها مزاولة مثل هذه المهنة.

وأوضح أن اللجنة أخذت تعهدات وضمانات من أصحاب المحلات التي تم ضبطها بعدم بيع مثل هذه الاصناف.

من ناحية ثانية بدأت بمحافظة المحويت أمس الدورة التدريبية الخاصة بتأهيل طالبات المدارس في مديرية الخبت ومركز المحافظة في مجال الاسعافات الأولية والصحة الانجابية والتي تنظمها جمعية الهلال الاحمر اليمني بالمحافظة.

وتهدف الدورة التي تستمر أسبوعين بمشاركة خمس عشرة طالبة إلى إكساب المشاركات الخبرات اللازمة في مجال الاسعافات والصحة الانجابية وتأهيلهن بما يمكنهن من أداء دورهن في المدارس وتقديم الخدمات العلاجية والاسعافية للطالبات ونشر الثقافة والوعي الصحي بين أوساط الطالبات والمجتمع.

دور القطاع المصرفي العربي في التمويل والتنمية

دمج البنوك الصغيرة سيسهم في تمويل المشروعات الضخمة

القاهرة/ الثورة/ سامية زكي يحيى

السياسة الاقتصادية الناجحة لأي دولة هي التي تعطيها الثقل العالمي وتجعلها تقف على قدم وساق في صفوف الدول المتقدمة الناجحة سياسيا ودوليا.

حول هذا الهدف عقد المنتدى الاقتصادي السنوي الثاني للقطاع المصرفي في الدول العربية؛ ومستقبل التمويل والتنمية الذي ينظمه منتدى مصر الاقتصادي الدولي برئاسة رجل الأعمال السيد محمد شفيق جبر؛ وبحضور عدد كبير من رؤساء البنوك والمؤسسات المالية في ٣٢ دولة عربية وأجنبية.

تحسين الأداء المصرفي

يؤكد وزير المالية المصري السابق أن الجهاز المصرفي يقوم بدور بارز في عملية توفير التمويل للمشروعات الاستثمارية؛ وهو الأمر الذي يجب أن تضطلع به سوق الأوراق المالية لتوفير التمويل طويل الأجل والذي يتمتع بقلة المخاطر؛ كما هو الحال في الدول المتقدمة؛ وأوضح أن البنوك لابد أن تستمر في عملية التحديث والتدريب المستمر للكوادر المصرفية خاصة قيادات الصف الثاني؛ إلى جانب تطوير منتجاتها المصرفية وأوضح أن شهادات الاستثمار والسندات طويلة الأجل ممكن أن تسهم في توفير التمويل العقاري والاستثماري.

مكتب إقليمي للائتمان

أما السيد شفيق جبر فقد أوضح من خلال المنتدى أن المؤسسات المالية العربية وفي مقدمتها الجهاز المصرفي حاجة ماسة لتحديث المؤسسات المالية في الدول العربية؛ بهدف دفع عملية التنمية ودعا إلى انتهاج سياسات إصلاحية نابعة من داخل المجتمعات العربية بهدف زيادة القدرات التنافسية.

وقال أن هناك حاجة ماسة إلى قاعدة بيانات ومعلومات لتوضع أمام رجال البنوك حتى يستطيعوا أن يتأكدوا من جدية وجدوى المشروعات التي يطالب أصحابها بقروض من البنوك.

ودعا إلى إنشاء مكتب إقليمي للائتمان لتوسيع نطاق المؤسسات المالية العربية والمساهمة في توفير التمويل للمشروعات العربية المشتركة الكبرى.

الحاجة لبنوك كبرى

تشير الدكتورة/ هاله السعيد مديرة المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي إلى أن إجمالي الأصول في المصارف العربية قليل جدا مقارنة بالعالم.. وعلينا نحن العرب أن نعيد النظر في سياستنا.. نحن في أمس الحاجة لدمج المصارف العربية الصغيرة معا للوصول إلى مكانة تمكننا من التنافس في السوق العالمي وتأمين الأموال والتوسع في الأنشطة هذا الاندماج يؤدي إلى توفير القدرات الإدارية المتميزة ويخفف المخاطر.. مشيرة إلى أن أكبر بنك عربي يعتبر أصغر من أي بنك متوسط في أوروبا و٧٠٪ من البنوك في الوطن العربي تحت وصاية الحكومات؛ وهذا يمثل عائق أمام الانطلاق المطلوب.

وللأسف أيضا أن العديد من البنوك العربية يقتصر نشاطها على تقبل الودائع؛ ولا تقوم بالمساهمة في المشاريع الكبرى.

أيضا لازلنا "محلك سر" بالنسبة للتمويل العقاري.. وهناك أيضا قصور شديد في بطاقات الائتمان التي لا تستخدم بصورة كبيرة باستثناء دول الخليج.

المشروعات الصغيرة

وعن تمويل المشروعات الصغيرة تقول د. هاله:

أنه من أهم الأنشطة المطلوبة وهذا هو الدور الذي نجحت فيه دول شرق آسيا حيث نجحت إلى حد بعيد في تمويل المشروعات الصغيرة التي لا تحتاج لميزانيات ضخمة؛ وغزت العالم كله بهذا النوع من الصناعات ولازلنا نعاني من الكساد في هذا المجال لقد بدأنا حملة للتوعية لتدعيم هذه الصناعات ولكن من المهم تكوين الكوادر البشرية وهنا يبرز دور المراكز المخصصة للبحث والتدريب على التكنولوجيا الحديثة؛ نقطة أخرى هامة جدا وهي "القضاء".. ذلك أن القضاء المدني يعطل الكثير من القضايا التي تتطلب السرعة والحسم في مجال الصناعة والتجارة؛ لذلك تبرز أهمية وجود قضاء تجاري منفصل يقوم بالفصل السريع في القضايا التجارية والشيكات والقروض وخلافه.

■ الحاجة إلى إنشاء مكتب إقليمي عربي للائتمان لتمويل المشروعات العربية

■ أكبر بنك عربي يعتبر أصغر من أي بنك متوسط في أوروبا.

■ ضرورة تواجد قضاء إداري بدلا من القضاء المدني الذي يعرقل حل المشكلات بين المستثمرين والبنوك

■ أهمية التوسع في استخدام الدفع الألكتروني

دور التمويل البنكي

كما تحدث الدكتور الهادي شيبونو رئيس اتحاد المصارف المغربية وعضو اتحاد المصارف العربية.. عن دور البنوك في تمويل المشروعات قائلا:

البنوك لها دور كبير جدا في تمويل المشروعات في البلاد العربية لكن للأسف توجد الكثير من العوائق نحن نجتمع ونتحدث في كل المؤتمرات ولا توجد سياسات وأهداف واضحة؛ ومن أجل استثمار ناجح لابد من توافر شروط أهمها أن توجد مراكز استثمار مستقلة بها قاعدة معلومات متوفرة أي مستثمر يحضر للبلد يسأل عن عدة أشياء أهمها المعلومات؛ ثانيا الإدارة الواعية؛ ثالثا القضاء.. مراكز الاستثمار هذه يجب أن تكون مستقلة ومركزية وبها كل المعلومات التي يستطيع المستثمر الاستفادة منها وكذلك رجال البنوك.. ومن المهم التعاون المثمر بين المصارف العربية والتواصل للتعريف بمزايا بعضها البعض.

ويضيف د. الباهي متحدثا عن الديون المتعثرة في البنوك هي مشكلة كبيرة تواجهنا في المغرب لدينا ٥ مليارات دولار ديون متعثرة وذلك يتطلب حلولاً واقعية تتمثل في لقاءات مستمرة بين المتعثرين والبنوك لتقريب وجهات النظر وأيضا تطوير وتسريع الإجراءات القضائية لتحصيل الديون المتعثرة وحل المنازعات.

إعادة هيكلة البنوك

وفي حوار مع رئيس مجلس إدارة أحد البنوك الأستاذ جلال الزوربا قال:

البيئة المالية والقانونية في البلاد العربية تؤدي إلى عدم تفعيل الكثير من العقود والقروض؛ واسترداد القروض. وهذا يتطلب إعادة هيكلة البنوك وإدارة المصارف بطرق غير تقليدية وتدريب القائمين على الائتمان بصورة مستمرة؛ فكفاءة التشغيل تتطلب المزيد من رفع قدرات وكفاءات العاملين بالبنوك وخصوصا الجيل القادم.. مع إيجاد مناخ يتسم بالثقة بين المستثمرين ورجال البنوك من خلال المشاورات المستمرة وحل النزاعات بينهم وبين بعضه بطريقة واقعية تراعي أحوال الأسواق.

ويشير السيد محمد بلعرج رئيس مؤسسة ماستر كارد في الشرق الأوسط وافريقيا والقطري الجنسية إلى أن التوسع في الدفع الإليكتروني سيزيد من دور البنوك في عملية التنمية ونحن لازلنا نعاني من قلة استخدام بطاقات الائتمان فمعدلها في الدول العربية ما بين ٣ إلى ٥٪ مقابل ٤٠٪ في الدول المتقدمة.

وفي النهاية تحدثنا مع السيد فليح السعيد أحد رجال الأعمال العرب الذي أكد على ضرورة الحوار المستمر بين البنك والمستثمر.. وأضاف قائلا: لماذا نترك القروض بدون تحصيل عدة سنوات حتى تستفحل الفوائد وتصبح أكبر من القرض نفسه؛ ولماذا لا يبدأ البنك في الحوار مع المستثمر من بداية تعثره في سداد الدين؟.